تمهيد:

بدأ ظهور التنمية كمفهوم نظري وتطبيقي اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين، نتيجة لمجموعة من المتغيرات أهمها تزايد حركات الاستقلال الوطني وما صاحبها من تزايد في حركة المد الاشتراكي. فأصبحت التنمية شعارا للطموح والجهد والانجاز على المستوى القومي والعالمي. وقد اكتسبت القضايا المرتبطة بالتنمية مزيدا من الاهتمام والتركيز من قبل الباحثين والمخططين، مما ساهم في ظهور تيارات فكرية متنوعة اختلف أصحابها في تحديد غايات التنمية، مستوياتها وأهدافها. وهنا تبرز أهمية علم اجتماع التنمية في الكشف عن أهم مظاهر التنمية الاجتماعية في الرقي بحياة الفرد في مختلف النواحي.

أولا: مدخل مفاهيمي:

1-مفهوم التنمية:

تعتبر التنمية من **العناصر** الأساسية للاستقرار والتقدم الاجتماعي والإنساني، وهي عبارة عن عملية تقدم ونمو مستمرين سواء أكانت بشكل جزئي أو شامل، تتفاوت بأشكالها وتركز على تحقيق الرقي والتقدم في مجالات الحياة الإنسانية والمضي قدما بالإنسان نحو الاستقرار المعيشي والرفاهية وتلبية متطلباته بكل ما يتماشى مع احتياجاته وإمكانياته في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية."[1]

وفي تعريف آخر جاء أن التنمية هي عملية تغيير واع يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين الجهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك وفق خطة مرسومة.[2]

وعليه تصبح التنمية هي العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع، وبالتالي هي عملية تغير ثقافي دينامية وموجهة تتم في إطار اجتماعي معين. وترتبط التنمية بازدياد أعداد المشاركين من أبناء المجتمع في دفع هذا التغيير وتوجيهه.

---

[1]-محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، **التنمية الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص 35.

[2]- إحسان حفظي، **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 33.

2-التنمية المستدامة:

يعرفها عاطف غيث بأنها: " عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الاعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.[1]

ثانيا: جوانب التنمية:

حتى يتمكن أي مجتمع من تحقيق التنمية، وجب عليه العمل على تحقيق التكامل بين مختلف الجوانب المكونة لهذه العملية وعدم إغفال الجوانب الأخرى، وهو ما يطلق عليه بالتنمية المتكاملة. وتتمثل هذه الجوانب في:[2]

- **الجانب السياسي:** لا تتحقق التنمية إلا بتوفر الاستقرار السياسي.
- **الجانب الاقتصادي:** لابد من زيادة الناتج القومي لكي يتم زيادة دخل الفرد لمواجهة احتياجاته الأساسية.
- **الجانب الثقافي:** يتمثل في التخلص من العادات والتقاليد البالية (السلبية) مثل: اللامبالاة، عدم الإحساس بقيمة الوقت، عدم الانتماء للمجتمع، مقابل ظهور بعض القيم الجديدة مثل: زيادة الدافع للإنجاز، الإحساس بقيمة المشاركة، القدرة على الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة، ضرورة الحوار والتواصل مع الأجيال.
- **الجانب الاجتماعي:** الاهتمام بالتعليم وبالصحة وحق كل فرد في مسكن لائق والحصول على عمل مناسب. القضاء على الأمية وتنمية الموارد البشرية.

ثالثا: أهداف التنمية الاجتماعية:

تحاول التنمية الاجتماعية تحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها الآتي:[3]

---

[1]- محمد عاطف غيث، محمد علي محمد، مرجع سابق، ص 40.

[2]- صفوان الطرابلسي، **مقدمة في علم اجتماع التنمية**، في: "الحوار المتمدن"، العدد 4694، 2015/01/19. في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=451337

[3]- مصطفى وسام درويش، **إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية: 2015، ص-ص 7-17.

- تنمية الموارد البشرية وتشجيع أفراد المجتمع على التغيير والانتقال إلى وضع أكثر تطورا ويجب أن تكون الرغبة في التطور نابعة من داخل أبناء المجتمع.
- رفع المستوى المعيشي للأفراد بتعزيز وضعهم الاجتماعي، من خلال محاربة المشكلات التي تركها الوضع الاقتصادي المتدهور سواء إن كانت مشكلة البطالة أو الهجرة وغيرها.
- إيجاد التوازن في التنمية بين مختلف عناصرها.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق تنمية أفضل.
- التخلص من كافة المشكلات التي تعترض المجتمع سواء تتعلق بالمستوى التعليمي أو الوضع الاجتماعي.

رابعا: مفهوم علم اجتماع التنمية:

هو محاولة علمية تهدف تطبيق كل المفاهيم والنظريات والقوانين والمبادئ والأطر الاجتماعية ومناهج البحث في علم الاجتماع علم التنمية وعلى قضية التخلف من أجل تفسيرها وفهمها وتحليلها والتعامل بها مع قضية التخلف.[1]

ويهتم علم الاجتماع التنمية اهتماما خاص بدراسة الوقائع والمشكلات التي يمكن أن تساعد دراستها على دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المثلى دفعا حثيثا إلى الأمام وهنا يلجأ الباحث في التنمية إلى استخدام المعارف المستمدة من علم الاجتماع والدائرة حول موضوع التغيير الثقافي من اجل حل طائفة من المشكلات الملموسة المرتبطة بعملية التنمية او التي تخدم تلك العملية[2].

خامسا: التنمية كمفهوم في الفكر الاجتماعي:

يؤكد بعض المهتمون أن مفهومي التنمية والتغير الاجتماعي يشيران إلى موضوع واحد، مع تأكيد مفهوم التنمية يحمل معنى أكثر تحديدا من مفهوم التغير الاجتماعي. فالتنمية في معناها الأصلي كانت مرادفة للنمو أو الانفتاح على الطاقات والإمكانيات الكافية، وعندما تحول المصطلح من اللغة العادية الى العلوم الاجتماعية اندرج تحت المدخل التطوري مثله في ذلك مصطلح التقدم.

[2]- محمد عاطف غيث، محمد علي محمد، مرجع سابق، ص 20.

[3]-محمد محمود الجوهري، **علم التنمية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2015، ص 67.

ويؤكد المفهوم الاقتصادي للتنمية على سياسة الهيئة المسؤولة عن المعونة سواء على مستوى الدولة أو على المستوى العالمي التي تهدف إلى بناء نظام اقتصادي في المجتمعات النامية يكون قادرا على إنتاج السلع الكافية لتحسين مستويات المعيشة لكافة أفراد الشعب.

- ومن الخصائص المميزة للتنمية أنها ليست عملية تطور تدريجي تلقائي حيث أنها تتم على أساس التداخل المستمر والمقصود في المجتمعات، وتستمر عن طريق هيئات التنمية التي تكون جزءا من بناء الدولة.
- فالتنمية كمصطلح يستخدم دوليا على نطاق واسع لان لا تشير الى عملية نمو تلقائية وإنما إلى عملية تغيير مقصود تقوم بها سياسات محددة وتشرف على تنفيذها هيئات قومية مسؤولة تعاونها هيئات على المستوى المحلي، تستهدف إدخال نظم جديدة، أو خلق قوى اجتماعية جديدة مكان القوى الاجتماعية الموجودة بالفعل، وإعادة توجيهها وتنشيطها بطريقة جديدة، وتهيئة الظروف المتعددة، ولهذا الجانب من التغير الاجتماعي الذي يطلق عليه التنمية.

سادسا: القضايا التي يدرسها علم اجتماع التنمية[1]:

يدرس علم اجتماع التنمية يدرس الشروط الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية، والظواهر الاجتماعية المصاحبة لها والمترتبة عليها. وفي ضوء هذا التعريف العام يمكننا القول بأن علم اجتماع التنمية يحاول تسليط الضوء على القضايا التالية:

- **قضية دوافع التنمية:** حيث يتساءل الباحث في هذا العلم عن العوامل الواقعية، الاجتماعية، الاقتصادية والتيارات الإيديولوجية التي تدفع إلى التنمية والتي تساعد عليها.
- **العناصر المنشطة لعملية التنمية:** والتساؤل هنا عن العناصر الاجتماعية من جماعات أو هيئات أو طبقات...إلخ، التي تحرك المجتمع وتدفعه إلى انجاز عملية التنمية وبيان انتماءاتها الاجتماعية، والفئات والقطاعات الاجتماعية التي تيسر عملية التنمية وتساهم فيها بدور فعال.
- **المضمون الشائع والدلالة الفعالة لمفهوم التنمية في المجتمع:** يكون التساؤل في هذه النقطة عن مدى وعي الأفراد بالأهداف الملموسة لعملية التنمية والوسائل الضرورية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

[1]- محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص- ص 68- 69.

- **نتائج التنمية وآثارها:** وهنا نتساءل عن النتائج المقصودة وغير المقصودة لعملية التنمية التي أحدثتها في ثقافة المجتمع، وخاصة النتائج التي أحدثتها تلك العملية في النظم الاجتماعية للمجتمع المدروس.
- **إمكانيات الاتصال:** ونعني الاتصال بين الأفراد وبين الجماعات داخل المجتمع في مختلف مراحل عملية التنمية الاجتماعية، وكذلك الاتصال بين أفراد الطبقات المختلفة وبين أبناء الثقافات التي تدخل مع بعضها البعض في علاقات، أو تتكاثف علاقاتها السابقة بفضل تنفيذ برامج التنمية
- **وضع النصائح والنظريات الوافدة:** حيث نهتم بالبحث عن مدى إقبال الأفراد على محاولة تقليد تلك النماذج والنظريات الوافدة واستيعابها؟ وما مدى إمكانية تطبيق تلك النماذج والنظريات على تلبية الاحتياجات وتوفير الإمكانيات التي تحتاجها المجتمعات الآخذة بالتنمية والتي تختلف ظروفها عن المجتمعات الصادرة منها تلك النماذج والنظريات؟ وبالتالي البحث في الحدود والموضوعات والمناهج التي يمكن أن تتم بها عملية الاستعارة الثقافية بشكل يضمن لها النجاح وعدم التخبط.
- **العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين مختلف جوانب وأبعاد عملية التنمية:** للتنمية ثلاثة أبعاد يجب أخذها دائما في الاعتبار هي: الجانب الفني (التكنولوجي) والجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، والتساؤل هنا عن إمكانية إحداث عملية تنمية تتسم بالتنسيق بين تلك الجوانب المختلفة.
- **مراحل أو أطوار عملية التنمية:** السؤال هنا عما إذا كان من الممكن أصلا وضع تعميمات بخصوص مثل هذه المراحل، وما هي الحدود التي يمكن أن تدور فيها تلك التعميمات، دون الإخلال بمطلب الدقة والأمانة العلمية. ثم كيف نستطيع من واقع دراستنا لتجربة التنمية في مجتمع معين أن نحدد بشكل دقيق مستوى التنمية الذي توصل إليه، ونضع على أساسه التنبؤات والخطط التي تحدد مسار عملية التنمية في المستقبل.[1]

[1]- محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص-ص 68-69.

سابعا: بعض التيارات النظرية الكبرى في علم اجتماع التنمية:

تنوعت آراء الباحثين والمهتمين بموضوع التنمية لكنها اختلفت كذلك في معالجتها له، مما ساهم في بروز عدة تيارات فكرية أهمها:

1- مدرسة التحديث: تقوم نظرية التحديث على إشكالية أساسية وهي:[1]

كيف نضمن نموا اقتصاديا سريعا وتراكما لرأس المال؟ وقد كان علماء الاقتصاد في طليعة المهتمين بالإجابة عن هذا السؤال، حيث أصدر عالم الاقتصاد الأمريكي: "والت ويتمان روسو" سنة 1959م مؤلفه "مراحل النمو الاقتصادي" بين فيه المراحل الكبرى للنمو الاقتصادي للمجتمعات، والتي قسمها إلى خمس مراحل:[2]

1. مرحلة المجتمع التقليدي (وهو مرادف للمجتمع الزراعي).
2. مرحلة تحقيق شروط ما قبل الإقلاع.
3. مرحلة الإقلاع.
4. مرحلة النضج.
5. مرحلة الاستهلاك الجماهيري المكثف.

تتميز مقاربة "روسو" بعقلانية شديدة التدقيق وذلك من خلال تحديدها لتدرج المراحل، وهو تدرج يعكس تقسيما للمجتمعات طبقا لموضعها على امتداد التطور الاقتصادي الكمي. ويعتبر الكاتب أن تاريخ المجتمعات يفرض مرورها بهذه المراحل على خط تاريخي يحتم السير نحو الامام.

على العموم يمكن إدراج التحاليل والتفسيرات والمقولات التي توضع تحت عنوان "نظرية التحديث" ضمن النظرية الشمولية والنمطية. إذ تتناول مختلف اقتصاديات العالم على أنها تخضع لتوجه واحد يسير في مسار واحد وله نفس المراحل. وعلى هذا الأساس تركز نظرية التحديث في تصنيفها للمجتمعات على "التصنيع" أي على الانتقال من مجتمع يعتمد رئيسيا على الإنتاج غير الصناعي، إلى مجتمع يكون النشاط الاقتصادي الرئيسي هو الصناعة. وعلى هذا الأساس تنقسم المجتمعات إلى نوعين:

---

[1]- صفوان الطرابلسي، مقدمة في علم اجتماع التنمية، في: "الحوار المتمدن"، العدد 4694، 2015/01/19. في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=451337

[2]- المرجع نفسه.

- **مجتمعات متخلفة أو تقليدية:** هي مجتمعات ثنائية التكوين أي يمكن أن نجد فيها بعض القطاعات الصناعية (الصناعات الخفيفة والاستخراجية والمنجمية...) ولكن يغلب على هذه المجتمعات الطابع التقليدي للإنتاج. والمجتمعات المتخلفة بالأساس مجتمعات زراعية، وحتى الزراعة فيها تقليدية غير مصنعة (غياب الآلات المتطورة) كما تغيب في هذه المجتمعات البنى المؤسساتية الحديثة وحتى إن وجدت فهي محكومة بالعلاقات التقليدية. أما السوق فهي محدودة قائمة على المبادلات ما قبل الرأسمالية بدل التعاملات المالية المؤسساتية.

- **مجتمعات متقدمة أو صناعية:** يقوم اقتصادها أساسا على الصناعات الثقيلة وعلى تصنيع القطاعات غير الصناعية كالفلاحة والخدمات. كما تلعب مؤسساتها دورا أساسيا في هيكلة السوق وتوسيعه وتسيير العلاقات الإنتاجية والاجتماعية.

2-مدرسة التبعية:[1]

يندرج هذا التيار ضمن الاتجاه الماركسي الجديد، الذي نشأ في بداية ستينات القرن العشرين في العديد من بلدان أمريكا الجنوبية. وقد قدمت نظرية التبعية اطارا تحليليا جديدا لدراسة التخلف، دون أن تتخلى عن المرجعية الماركسية في التفكير. ورغم تخصص منطلقاته التحليلية في دراسة قضايا التنمية في أمريكا اللاتينية، فقد عرف هذا التيار انتشارا واسعا في سبعينات القرن العشرين في كثير من الدول. وقد اشتغل رواد هذه المدرسة على تحليل بنية العلاقات بين البنية الطبقية لمجتمعاتهم ومسارات تطورها والمكونات السياسية والثقافية للبنى الاجتماعية التي برزت في إطار تفاعل دول أمريكا اللاتينية مع دول المركز في أوروبا (اسبانيا والبرتغال) والولايات المتحدة.

وقد رفضت هذه المدرسة فكرة المحدثين القائلة إن تطوير الدول المتخلفة لا يكون الا عبر انتشار عوامل التحديث المستقاة من الغرب (المركز المتقدم) وتصديرها الى العالم الثالث (الأطراف المتخلفة). هنا يتبلور سؤالهم السوسيولوجي الأساسي: ما الذي يفسر وجود البلدان المتخلفة في وضع لا تنموي.

كما بنى رواد مدرسة التبعية نظرة مختلفة، مستقلة ومتكاملة انطلاقا من نقدهم لنظرية التحديث. وقد اهتموا بالعناصر التالية:

---

[1] – صفوان الطرابلسي، في: "الحوار المتمدن"، العدد 4694، 2015/01/19. في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=451337

- **العنصر المنهجي:** نظرية التحديث نظرية نمطية تدعي العلمية وتنمط مسار النمو الاقتصادي انطلاقا من دراسة مسار التطور الغربي دون أن تربطه بالخصائص المادية والسياقات التاريخية والثقافية المختلفة لباقي البلدان وبالتالي يكون من الصعب القبول بنموذج تحديثي واحد يطبق على كل البلدان.
- **العنصر الإجرائي:** التنمية في البلدان المتخلفة تقدم في شكل مخططات وبرامج استراتيجية تصوغها الهيئات المختصة (وطنية أو دولية)، طبقا لشروط خارجية لا تتماثل مع حاجيات المجتمعات بل تمثل مصالح دول المركز. لذلك تتسم المخططات بغياب الواقعية واستحالة تطبيقها ونجاحها على الأرض.
- **العنصر الاجتماعي:** الطبقات الاجتماعية التي تنشأ في الاقتصاديات المتخلفة تكون عادة طبقات هشة التكوين، مما يجعل صناعات هذه البلدان تتميز بالهشاشة وعدم القدرة على التمدد والتأثير الإيجابي في باقي القطاعات الاقتصادية وخاصة الفلاحي منها. وتسجل هذه المجتمعات غيابا تاما للصناعات الثقيلة وذلك نظرا لضعف رأس المال، وضعف مبادرة الطبقة البرجوازية المرتبطة شرائحها العليا بمصالح خارجية، وضعف المهارات التقنية والقدرات المعرفية للشرائح والفئات العاملة.
- **العنصر النظري:** يتمثل في الطبيعة البنيوية للعلاقة بين المركز المتطور والأطراف المتخلفة. وبالفعل يتناول نظرية التبعية الاقتصاد العالمي بوصفه وحدة متكاملة ومترابطة، ولكن واقع المبادلات فيه غير متكافئ.

3-تيار التنمية المحلية:[1]

أشكال التحليل البنيوي فيما يتعلق بالتنمية المحلية يركز بشكل أساسي على تحليل العلاقات بين العناصر التنموية. فمع ازدياد دور الدولة والحكومات في بلورة الفعل التنموي وخاصة بعد مصاعب الأزمة الاقتصادية في ثلاثينات القرن العشرين وما أفرزته من مشكلات، أدت إلى تركيز سلطة صنع القرار وهندسة استراتيجيات التنمية في المراكز والعواصم، مما زاد في حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الأقاليم والأقطار والمناطق والقطاعات. وبعد الحرب العالمية

[1] – صفوان الطرابلسي، في: "الحوار المتمدن"، العدد 4694، 2015/01/19. في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=451337

الثانية خلقت سيطرة المنظمات الدولية على رسم المخططات التنموية الكبرى، نوعا من النمطية عرقل تفعيل هذه المشاريع والبرامج.

تهدف التنمية المحلية إلى تطوير البنية التحتية والمجتمع المحلي في سبيل تحقيق تنمية شاملة. فهي عملية بناء تنطلق من الأسفل حيث تكون تنمية الجماعات المحلية حسب خصوصية الإقليم واحتياجاته نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية كل مجتمع. وهذا يتطلب اللامركزية في التخطيط وتنفيذ المشاريع، بإعطاء حق المشاركة وتقاسم الأدوار بين مختلف المستويات الإدارية، وتفعيل دور السلطات والجامعات المحلية ودمج جمعيات المجتمع المدني في عمليات التنمية، سواء في مرحلة التخطيط أو تنفيذها.

4-تيار التنمية البشرية :[1]

تتمحور نظرية التنمية البشرية حول سؤال أساسي: كيف نفكر في التنمية انطلاقا من إفادتها للفرد؟ يقوم هذا التصور على دحض الصورة التعميمية لقياس ظاهرة التنمية، أي قياسها من خلال مؤشرات عامة (مثل: الدخل الخام، تطور القطاع الصناعي، تطور القطاع الحديث...) ويسير نحو وضع مؤشرات دقيقة تؤكد حصول التنمية عبر توسيع الخيارات للأفراد، ومزيد من التمكين من عناصر السيطرة على المصير وتوزيعا عادلا للثروة.

ويتضمن مفهوم التنمية البشرية ثلاث ابعاد أساسية:

1. **البعد الأول:** الصحة التي يترجمها أمل الحياة عند الولادة بين حد أدنى وحد أقصى.
2. **البعد الثاني:** التعليم والذي ينقسم بدوره الى مؤشرين هما: متوسط مدة التمدرس العامة ومتوسط نسبة التمدرس الفعلية.
3. **البعد الثالث:** مستوى العيش الذي يترجمه الدخل الوطني الخام مقسما على الافراد.[2]3

[1]- صفوان الطرابلسي، مرجع سابق.

[2]- المرجع نفسه.

- **قائمة المراجع:**

- **الكتب:**

- إحسان حفظي، **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011.
- محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، **التنمية الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2015.
- محمد محمود الجوهري، **علم التنمية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2015.
- مصطفى وسام درويش، **إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

- **المواقع الالكترونية:**

- صفوان الطرابلسي، **مقدمة في علم اجتماع التنمية**، في: "الحوار المتمدن"، العدد 4694، 2015/01/19. في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=451337